© AP/PA Photo/Farah Abdi Warsameh

أطفال الصومال في مرمى النيران

منظمة العفو الدولية

© UNICEF/NYHQ2009-0648/Kamber

«كان ذلك في 2009. سقطت قنبلة على بيتي، وانهال الطوب على ذراع ابني. وبسبب هذه القنبلة، فقد ابني الآخر نظره جزئياً. ولقي ثلاثة من أطفالي مصرعهم في هذا القصف. كانت أعمارهم 12 سنة و10 وثماني سنوات. وقتل والدي ووالدتي في عملية القصف نفسها أيضاً».

امرأة تركت مقديشو في أبريل/نيسان 2010

يتعرض الأطفال واليافعون في جنوب ووسط الصومال للهجمات بلا هوادة. فهم يعيشون في خطر دائم، وقد تمزقت كل أحلامهم بالمستقبل جراء استمرار النزاع المسلح والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ففي بلد غاب عنه عمل الحكومة المركزية ودورها طيلة 20 سنة، قُوِّض حكم القانون واحترام حقوق الإنسان إلى حد كبير. ولكن الأعوام الأربعة المنصرمة شهدت تآكلاً على نطاق غير مسبوق لحقوق الأطفال واليافعين – حقهم في الحياة، وحقهم في الغذاء والماء، وفي الرعاية الطبية الأساسية والتعليم.

الحرب تعصف بحياة الأطفال في وسط الصومال وجنوبه: فيقتلون أو يجرحون في الهجمات التي لا تميز بين مدنيين ومقاتلين؛ ويفقدون أسرهم وأصدقاءهم عندما تطلق قذائف المورتر والعيارات النارية داخل المناطق الحضرية المكتظة بالسكان. بينما تدمر بيوتهم ومدارسهم، ويتعرض معلموهم للتهديد. وينفصل العديد من هؤلاء عن أسرهم أثناء احتدام القتال وما ينجم عنه من فوضى الفرار من مناطق القتال.

«كنت أعيش في بيدوا مع أمي وأربعة من إخوتي وأخواتي. قتل والدي في انفجار قبل ذلك ببضعة أشهر. وعندما بدأ القتال، فر العديد من الأشخاص من بيدوا إلى قرية خارج المدينة. ثم هاجم الشباب القرية. هربت واختبأت في الأحراش. وفي هذا الوقت فقدت أمي. لم أعرف أين أذهب وشعرت بالضياع. أردت أن أعود إلى بيدوا. وهمت على وجهي من بلدة إلى بلدة. وكان الناس على الطريق يساعدونني فيعطونني الماء والحليب... وأخيراً انتهيت إلى داداب».

صبي يبلغ من العمر 14 سنة ووصل إلى مخيمات داداب للاجئين، كينيا، في مارس/آذار 2010

وطبقاً لمنظمة الصحة العالمية، يُعدُّ الأطفال في مقديشو نحو خمس من لحقت بهم الإصابات جراء استخدام الأسلحة النارية في 2010.

ويستهدف الأطفال واليافعون بصورة متعمدة أيضاً. فهم يجندون بصورة متزايدة ويستخدمون من قبل الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة الشباب الإسلامية. ويتعرض هؤلاء لخطر القتل إذا ما رفضوا الانضمام.

ولا يسلم الأطفال من الجلد وبتر الأطراف والإعدام، التي أصبحت حدثاً عادياً في مناطق الصومال التي يسيطر عليها الشباب.

صبية في الرابعة عشرة فرت من بيدوا في مارس/آذار 2010 وصفت إحدى هذه الحوادث على النحو التالي:

«كان علينا أن نغادر بسبب كثرة المشاكل والصعوبات نتيجة للحرب في الصومال. كنت أتعرض للضرب من قبل الشباب بسبب طريقتي في اللباس. أرادوني أن أرتدي ملابس ثقيلة ولذلك كانوا يضربونني بالخيزران. ضربني رجلان وأنا قادمة من السوق. ضربوني أربع مرات، ثم تمكنت من الفرار».

ويعاني الأطفال واليافعون الذين يتمكنون من الفرار إلى الدول المجاورة من آثار الصدمة النفسية بسبب ما فقدوه وما مروا به من تجارب، ويزيد من آثارها افتقارهم إلى التعليم.

«كان ابني هذا الذي يجلس أمامك يعاني من إعاقة في يده قبل القصف، ولكن منذ ذلك الحين أصبح جانباً كاملاً من جسمه مشلولاً. أصيب بالصرع عقب القصف وتوقف عن الكلام».

امرأة تركت مقديشو في أبريل/نيسان 2010

تُمسك بخناق جنوب ووسط الصومال حالة طوارئ إنسانية تتهدد حياة الأطفال نفسها بسبب اعتراض الجماعات المسلحة سبيل المساعدات الإنسانية ومنعها من الدخول إلى مناطق سيطرتها. ويعني هذا، إذا ما أضفنا إليه ما يترتب على الجفاف المستمر منذ أواخر 2010، حاجة مليوني صومالي العاجلة إلى المساعدات، طبقاً لمصادر الأمم المتحدة.

© AP/PA Photo/Farah Abdi Warsameh

أعلى: أفراد إحدى الميليشيات يلقون بظلالهم على حائط في وسط الصومال، 2009. ويخضع القسط الأكبر من البلاد لسيطرة ميليشيات من قبيل «حركة الشباب».
يمين: أطفال نازحون يتناولون وجبة طعام في مخيم خارج مقديشو، بالصومال، سبتمبر/أيلول 2009. وبحسب المفوضية العليا للاجئين، الهيئة المسؤولة عن اللاجئين في الأمم المتحدة، بلغ عدد المهجرين داخلياً في الصومال 1.5 مليون نازح في نهاية 2010.

أجرى مندوبو منظمة العفو الدولية مقابلات مع العديد من الأطفال الفارين من أتون النزاع في الصومال ومع عائلاتهم في مارس/آذار 2009، وفي مارس/آذار ويونيو/حزيران 2010. وأجريت معظم المقابلات، وليس كلها في مخيمات داداب للاجئين في شمال شرق كينيا، وفي العاصمة الكينية، نيروبي.

«قتل زوجي وأطفالي الخمسة نتيجة إصابة بيتنا بصاروخ. كان ذلك قبل سنة [2008]. إذ كان هناك قتال بين الشباب والحكومة الانتقالية والقوات الإثيوبية. فسقطت قذيفة مورتر على البيت. كانت أعمار أطفالي ثلاث وأربع وخمس وست وتسع سنوات. وقتلت جدتي والعاملة في البيت وأحد الزائرين أيضاً. ولم يبق لي سوى طفل واحد الآن، وعمره 13 سنة».

امرأة من مقديشو تتحدث إلى منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2009

© AP/PA Photo/Farah Abdi Warsameh

© AP/PA Photo/Mohamed Sheikh Nor

تاريخ طويل من النزاع

منذ انهيار حكم سياد بري في 1991، ابتلي جنوب ووسط الصومال بنزاع مسلح يقوم على العداوات العشائرية والصراع على الموارد النادرة، ناهيك عن الصراعات الإيديولوجية والأنشطة الإجرامية. وعقب سنوات من الحرب الضروس بين أرباب الحرب المتنافسين، سيطر «اتحاد المحاكم الإسلامية» في يونيو/حزيران 2006 على السلطة في العاصمة مقديشو وغيرها من المدن. بيد أن إثيوبيا تدخلت عسكرياً في ديسمبر/كانون الأول 2006 لإقصاء «اتحاد المحاكم الإسلامية» عن السلطة وإعادتها إلى «الحكومة الاتحادية الانتقالية»، المعترف بها دولياً، والتي شكلت في 2004 أثناء مؤتمر وطني للمصالحة.

وقاتلت القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ضد جماعات المعارضة المسلحة، بمن فيها حركة الشباب (الشباب). وقتل عشرات الآلاف من المدنيين أو جرحوا، بينما نزح مئات الآلاف عن ديارهم. وفي يناير/كانون الثاني 2009، وعقب عملية جيبوتي السلمية التي رعتها الأمم المتحدة، انسحبت القوات الإثيوبية وتم تعيين رئيس جديد للبلاد هو شيخ شريف شيخ أحمد، ما أنعش الآمال بتحسن حياة المدنيين.

لم تدم هذه الآمال طويلاً بسبب تجدد النزاع المسلح. ففي مايو/أيار 2009، شنت جماعات المعارضة المسلحة في مقديشو هجوماً على الحكومة الاتحادية الانتقالية و«بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال» (أميسوم)، وهي بعثة لدعم السلام بتفويض من الأمم المتحدة. وشهدت مدن في مختلف أرجاء جنوب ووسط الصومال عمليات قتال متفرقة. وتسيطر الحكومة الاتحادية الانتقالية حالياً على جزء من العاصمة مقديشو فقط، بينما تخضع مناطق شاسعة من جنوب الصومال لسيطرة الشباب.

الموت القادم من السماء

تحمل المدنيون وطأة القتال الذي دار على مدار السنوات الأربع الماضية بصورة رئيسية، ولم يسلم الأطفال من ذلك. وقد عانى سكان مقديشو أكثر من غيرهم، نظراً لأن العاصمة تظل أرض المعركة الرئيسية، ولكن لم يسلم المدنيون في المدن الأخرى من آثار الاشتباكات المتفرقة بين الجماعات المتقاتلة. ففي يناير/كانون الثاني 2010، تسبب القتال بين الجماعات الإسلامية المسلحة و«أهل السنة والجماعة» في مدينتي دوسامارب، بوسط الصومال، وبلدوين، في إقليم حيران، بتهجير عشرات الآلاف من المدنيين. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2010، اضطر القتال بين قوات الحكومة وقوات الشباب في بيليت هاو، على الحدود مع كينيا، نحو 60,000 شخص إلى الفرار من ديارهم.

وما بين 2007 وأوائل 2009، تعرض المدنيون في مقديشو للقصف بالقنابل وبالمدفعية الثقيلة وقذائف المورتر التي أطلقتها القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الانتقالية وجماعات المعارضة المسلحة على مناطق مكتظة بالسكان. وكثيراً ما كانت الهجمات عشوائية – حيث لم تبذل أي جهود لحماية السكان المدنيين – أو غير متناسبة، إذ رغم توجيهها نحو أهداف عسكرية، إلا أن آثارها على المدنيين فاقت أية ميزة عسكرية لها.

وقد استمرت هذه الهجمات بعد مغادرة القوات الإثيوبية. حيث تقوم الجماعات المسلحة في العادة بشن هجماتها على قواعد الحكومة الانتقالية و«أميسوم» من مناطق سكنية، معرِّضة المدنيين للأخطار. وتقول التقارير إن قوات «أميسوم» والحكومة الانتقالية تطلق قذائف المورتر وذخائر الأسلحة الثقيلة بصورة عشوائية أيضاً في ردها على هذه الهجمات.

طيف متشابك من الأطراف المتقاتلة

تتألف القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية من أعضاء قوات الحكومة الانتقالية السابقة وأعضاء الجماعة المسلحة لشيخ شريف شيخ أحمد، التي كانت فيما سبق جزءاً من المعارضة. وتضم القوات الموالية للحكومة أيضاً «أهل السنة والجماعة»، وهي جماعة صوفية امتشقت السلاح ضد الشباب في أواخر 2008 عقب تدنيس الشباب قبوراً صوفية في وسط الصومال. ووقعت منظمة «أهل السنة والجماعة» اتفاقاً مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في 2010، ليشكل الجانبان تحالفاً عسكرياً وليُعترف بالجماعة المسلحة بصفتهاسلطة أمر واقع في أجزاء من وسط الصومال. بيد أن «أهل السنة والجماعة» تتهم الحكومة الانتقالية بعدم احترام الاتفاق.

أما الجماعتان الإسلاميتان الرئيسيتان اللتان تناهضان الحكومة الاتحادية الانتقالية فهما «الشباب» و«حزب الإسلام»، وقد تحالفتا في مواجهة الحكومة الانتقالية ولكن دون أن يعني ذلك عدم الاقتتال فيما بينهما. واندمج «حزب الإسلام» مع «الشباب» في ديسمبر/كانون الأول 2010.

وكثيراً ما تتداخل مواقع الجماعات على جانبي النزاع أو تندمج فيما بينها أو تغير تحالفاتها أو تشهد انشقاقات في صفوفها.

وتضم «أميسوم»، أي قوة دعم عملية السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، ما لا يقل عن 8,000 من الجنود والضباط من أوغندا وبوروندي، وتنتشر في الوقت الحاضر في مقديشو. ومهمتها هي توفير الحماية لمؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية والأمن لمرافق البنية التحتية الرئيسية. ومنذ مغادرة القوات الإثيوبية في يناير/كانون الثاني 2009، انجرّت «أميسوم» بصورة متزايدة إلى المشاركة في النزاع المسلح.

أعلى: أطفال يركضون مروراً على جثة رجل في أحد شوارع مقديشو، مايو/أيار 2009. ويمكن لمشاهد العنف هذه أن تخلف آثاراً مؤذية طويلة الأجل على الصحة العقلية للأطفال ورفاهيتهم.
يمين: امرأة صومالية وطفلاها يسيران إلى جانب ملجأ مؤقت في مقديشو، يونيو/حزيران 2009، عقب فرارهم من القتال في المدينة.

© Private

عنف في كل مكان

يتحدث الأطفال عن خوفهم من أن يصابوا في أي وقت: في الليل في بيوتهم، أو عندما يمشون في الشوارع، أو عندما يذهبون لشراء الطعام من السوق، أو وهم في طريقهم إلى المدرسة أو أثناء عودتهم منها. وقد توقف العديد من الأهالي عن إرسال أبنائهم إلى المدرسة خشية هذه الأخطار.

أوضح طفل من مقديشو يبلغ من العمر 15 سنة هذه الصورة قائلاً:
«قتل اثنان من إخوتي. عبد اللهي كان في سن 18 وأحمد في سن 14. كان ذلك في فبراير / شباط 2010. ذهبا إلى سوق البكاره واندلع القتال، وحوصرا بين نيران المتقاتلين، وقتلا في تبادل إطلاق النار. وعقب توقف القتال، هرعنا إلى السوق لجمع أشلائهما».

إغلاق المدارس

وصف صبي يبلغ من العمر 12 سنة قصف المدارس التي درس فيها على النحو التالي:
«كانت مدرستي الابتدائية بعيدة في البكاره، وكنت مضطراً إلى أن استقل الحافلة. وأغلقت المدرسة عقب بدء القتال، حيث تعرضت للقصف، وقتل معلمون داخل مبنى المدرسة، كان ذلك في فبراير / شباط 2006. كان لي أصدقاء عديدون لقوا مصرعهم أو جرحوا في ذلك اليوم، ولكنني لم أكن في المدرسة... وبعد ذلك ذهبت إلى مدرسة خاصة في البكاره. وانفجرت هناك قنبلة أيضاً، فتوفي ستة أشخاص وجرح ثلاثة، وكانوا جميعاً من التلاميذ الذين تراوحت أعمارهم بين ست سنوات و14 سنة. حدث هذا في يونيو / حزيران أو يوليو / تموز 2009».

وفرض الشباب قيوداً على الحق في التعليم في جنوب ووسط الصومال. ففي معظم المناطق الخاضعة لسيطرتهم لا توجد مدارس، رغم أن العديد من الأطفال يذهبون إلى «الكتّاب» (مدارس تعليم القرآن). وطبقاً لتقرير حالة أطفال العالم الصادر عن اليونيسف، لا يتلقى تعليماً ابتدائياً في جنوب ووسط الصومال سوى 23 بالمئة من الأطفال.

وفي 2010، حظر الشباب استخدام بعض الكتب المدرسية وتعليم اللغة الإنجليزية في المدارس في مدينة أفمادو، حسبما ذكر. وفي بعض المناطق، عملوا على تثبيط عزائم البنات حتى لا يذهبن إلى المدرسة.

وفي هذا السياق، قالت صبية من بيدوا تبلغ من العمر 14 سنة ما يلي:
«أحياناً يأتي الشباب إلى مدرستنا ويجلدون الطالبات بعصي الخيزران ويضربون المعلمات. حتى أنهم قتلوا أحد معلمينا. طلبوا منا أن نغادر المدرسة وقالوا إنه علينا أن لا ندرس هنا. وحينذاك، اضطررت إلى الركض طول الطريق وأنا عائدة إلى البيت. أطلقوا الرصاص على المعلم فسقط قتيلاً».

تمزُّق الأسر

تسبب القتال، الذي لا يمكن توقع مكانه أو أبعاده، في تهجير أعداد لا تحصى من المدنيين في ظروف عمتها الفوضى. فالكثير من الأطفال انفصلوا عن آبائهم وأمهاتهم وأقاربهم نتيجة لذلك، ما حرم هؤلاء من الحماية والدعم.

ويشق عدة آلاف من اللاجئين الصوماليين طريقهم إلى مخيمات داداب للاجئين في كينيا كل شهر. ويقول العاملون في ميدان الإغاثة هناك أن عدد الأطفال غير المصحوبين بقريب ممن يصلون إلى المخيمات في ازدياد. وكثيراً ما تستوعب أسر صومالية أخرى من العشيرة نفسها هؤلاء، أو يتبناهم الجيران بصورة مؤقتة. كما يوضع الأطفال غير المصحوبين بولي راشد تحت الرعاية البديلة، ولكن غالباً ما يتوجب عليهم القيام بأعمال منزلية، ويكونون أكثر عرضة للإساءة، وأقل حظاً في أن يُرسلوا إلى المدرسة.

ووصف طفل غير مصحوب بولي في داداب يبلغ من العمر 16 سنة وضعه على النحو التالي:
«إذا كنت لا تعيش مع والديك، يمكن أن يطلب منك مغادرة البيت في أي وقت».

© AP/PA Photo/Farah Abdi Warsameh

أعلى: شهد حق الأطفال الصوماليين في التعليم تراجعاً مطرداً على مدار السنوات العشرين الماضية. وفي الوقت الحاضر، ثمة مناطق شاسعة من الصومال ليس فيها مدارس. وهنا، على بعد نحو 20 كيلومتراً من مقديشو، يدرس الأطفال القرآن في تجمع للأشخاص المهجرين داخلياً، أبريل/نيسان 2008.
يمين: نساء وأطفال يفرون من القتال بين قوات الحكومة الصومالية والمقاتلين الإسلاميين، مقديشو، يوليو/تموز 2009.

من هو الطفل؟

تعرّف المادة 1 من «اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل» الأطفال بأنهم كل شخص تحت سن 18، ما لم يبلغ الشخص سن الرشد بموجب القانون الوطني في سن أبكر من ذلك.

ومع أن الصومال إحدى دولتين وحيدتين في العالم لم تصدقا على «اتفاقية حقوق الطفل»، إلا أن «الميثاق الاتحادي الانتقالي» لسنة 2004 يحظر عمل السخرة أو الخدمة العسكرية لمن هم دون سن 18. كما يحظر سجن الأطفال دون سن 18 في السجن نفسه مع الكبار.

الجنود الأطفال

يعتبر القانون الدولي تجنيد الأطفال دون سن 15 سنة أو إلحاقهم بغرض المشاركة النشطة في الأعمال العدائية بالقوات المقاتلة، سواء منها القوات المسلحة الحكومية أو الجماعات المسلحة، جريمة حرب.

ويؤكد اللاجئون الصوماليون أن تجنيد الأطفال ظاهرة واسعة الانتشار، وبصورة رئيسية من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي بعض المناطق، يستهدف القادة المحليين للشباب الشبان بصورة خاصة، حسبما ذكر، بينما يجري في مناطق أخرى، وبخاصة في مقديشو وكيسمايو وبرافا وبيدوا، استهداف الأطفال تحديداً لتجنيدهم قسراً.

وأبلغت إحدى النساء منظمة العفو الدولية في 2010 ما يلي:
«أخذ الشباب ابني مني من قريبتنا إلى معسكرات التدريب التابعة لهم. واحتجز في معسكر للتدريب لأسبوعين مع صبيان آخرين من سنِّه. عمره 10 سنوات فقط. واستخدموا أطفالاً آخرين لإغواء ابني كي ينضم إليهم».

أساليب التجنيد

تحدث عدة أطفال عن دخول الجماعات المسلحة المدارس والبيوت لتجنيد الأطفال. حيث يهدد الأطفال والأهالي بالانتقام إذا لم يوافقوا على الانضمام إليهم – وقد فرت أسر عديدة من الصومال لإنقاذ أطفالها من التجنيد على أيدي الجماعات المسلحة.

وفي وصف ذلك، قال صبي فر من مقديشو في أبريل/نيسان 2010، ويبلغ من العمر 13 سنة، ما يلي:
«كان الشباب يقاتلون وجاءوا إلى مدرستي وحاولوا جعلنا ننضم إليهم. ... إذا أصرت الأم على عدم ذهاب ابنها إلى القتال، يتقلونها أو يضربونها.

«جاءوا أثناء التجمع في المدرسة وأبلغوا المعلمين بأنهم يريدون إبلاغ الأطفال بأن عليهم الذهاب معهم للقتال. ومع أن الأطفال رفضوا الذهاب، إلا أنهم أخذوا بعضهم معهم. ورفضت أمي أن تدعهم يأخذونني لأقاتل...

«في إحدى المرات ضربونا في المدرسة. تعرض 20 منا للضرب بسوط من الجلد. وكانوا يطلبون في بعض الأحيان أثناء تجمع الطلاب أن يرفع من لا يريدون دعمهم أيديهم. وإذا كنت ممن لا يدعمونهم، يضربونك...

«حاولوا جعل أخي يذهب إلى القتال معهم عندما كان في المدرسة. رفض ذلك، فذهبوا إلى بيتي كي يحاولوا إجباره، ولكنه ظل يرفض. وظلت أمي صامتة. وانتهى الأمر بأن أخذوا أخي عندما كان عمره 14 سنة في 2009. لم نسمع عنه أي شيء، ولكن أختي رأته في عربة عسكرية مع العديد من الأطفال الآخرين».

استخدام الجنود الأطفال

تستخدم الجماعات المسلحة الأطفال للقتال ولجمع المعلومات الاستخبارية ولزرع القنابل في الشوارع. وقد استخدم بعضهم لتنفيذ التأويل الصارم لأحكام الشريعة الإسلامية من جانب الشباب. وتحدث أحد اللاجئين عن صبي شاهده وهو يقوم بجلد نساء وفتيات لم يكن يرتدين الحجاب.

وأبلغ ثلاثة إخوة تركوا مقديشو في 2007 منظمة العفو الدولية أن بعض الأطفال استخدموا في تفجيرات انتحارية:
«يلصقون قنبلة بأجسام هؤلاء ويطلبون منهم الذهاب إلى مراكز الحكومة الاتحادية الانتقالية، ثم تنفجر القنبلة. حدث هذا لصديقنا حسين، الذي لم يزد عمره عن 16 سنة. والشباب جعلوه يفعل هذا».

ووجهت أصابع الاتهام بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع أيضاً إلى قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية و«أهل السنة والجماعة». وفي يونيو/حزيران 2010، وعقب تغطية إعلامية تتعلق بجنود أطفال عند نقطة تفتيش تابعة للحكومة، أمر رئيس الحكومة الانتقالية، شيخ شريف شيخ أحمد، بفتح تحقيق في استخدام القوات المسلحة جنوداً أطفالاً. ولم تتوافر بعد نتائج التحقيق. واضطر صحفي صومالي كان يعد تحقيقاً عن القصة إلى الفرار مؤقتاً خشية الاعتقال.

ومع أن الصبيان والشبان اليافعين هم المستهدفون بصورة رئيسية من قبل الجماعات المسلحة، إلا أنه يجري أحياناً تجنيد الفتيات. وفي هذا السياق، قالت فتاة كانت تبلغ من العمر 19 سنة عندما قابلتها منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2010 ما يلي:
«لدى الشباب مكتب للمتطوعين يستدعونك إليه. أحياناً يعطونك نقوداً. وتجبر الفتيات على أن يطبخن أو يحملن الماء لهم. وفي كل قرية يسيطرون عليها لديهم مكتب للمتطوعين».

وأبلغت إحدى الأمهات منظمة العفو الدولية:
«إحدى القضايا الرئيسية التي تؤثر على الفتيات هي الزواج المبكر. ويحدث هذا في معظم الأحيان مع الشباب وحزب الإسلام. وبصورة عامة، لا يجبرك الأهل على ذلك، ولكن الشباب وحزب الإسلام يقتلونك إذا رفضت».

وتزوَّج الفتيات عنوة من المقاتلين في بعض الأحيان. ومن الصعب تقدير مدى استفحال العنف الجنسي نظراً لعدم الإبلاغ عنه. إلا أن فتاة من بيدوا تبلغ من العمر 13 سنة أبلغت منظمة العفو الدولية ما يلي:
«كانت الفتيات تتعرض للاغتصاب من قبل الشباب أيضاً. وأنا أعرف فتيات حدث لهن ذلك – شخص من أسرتي تعرض للاغتصاب ولكنني لا أستطيع التحدث لك عن ذلك. إن هذا شائع كثيراً».

© Private

© AP/PA Photo/Mohamed Sheikh Nor

أعلى: أطفال صوماليون يلعبون ألعاباً حربية، مقديشو، أغسطس/آب 2008. وثمة جيل بأكمله لم يعرف أي شيء سوى الحرب.
يمين: أطفال صوماليون مهجرون داخلياً ينتظرون وأوعيتهم في أيديهم لتلقي المساعدات الغذائية في أحد مراكز توزيع الطعام في مقديشو، يناير/كانون الثاني 2010. وبحسب مصادر الأمم المتحدة، يحتاج ما يربو على مليوني صومالي إلى المساعدات الإنسانية العاجلة في الوقت الراهن.

من هو الجندي الطفل

الجندي الطفل هو أي شخص تحت سن 18 تم تجنيده أو استخدامه من قبل قوات مسلحة رسمية أو جماعة مسلحة بأية طريقة من الطرق، بما في ذلك، ولكن دون حصر، الأطفال الذين يستخدمون كمقاتلين أو طباخين أو حمالين أو جواسيس أو لأغراض جنسية. ولا يشير التعريف إلى من يشاركون في الأعمال العدائية بصورة مباشرة فحسب.

© AP/PA Photo/Mohamed Sheikh Nor

الانتهاكات الموجَّهة

يتعرض أي شخص يُعتقد أن له صلة بالحكومة الاتحادية الانتقالية لمجازفة شديدة بأن يقتل أو يختطف أو يعذب أو يهدد من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة. وقد فقد العديد من الأطفال آباءهم وأمهاتهم بهذه الطريقة.

روى صبي من بيدوا يبلغ من العمر 17 سنة عقب فراره من الصومال في مارس/آذار 2010 ما يلي: «قتلت الميليشيات الإسلامية والدي في 2009. كان هذا عقب مغادرة القوات الإثيوبية مباشرة. كان أبي جندياً في قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وكان في الستين من العمر. في إحدى الليالي، حوالي الساعة 8 مساء، دخلوا عليه وهو نائم واقتادوه إلى الخارج ثم قتلوه. واستهدفوا أبي لأنه كان من جنود الحكومة. كانوا أربعة أشخاص يحملون المسدسات؛ كانوا جيراناً لنا. لم يكن أحد من قبل يعرف أنهم من الشباب. في البداية أبلغوا أبي أنهم يريدون النقاش معه ولكن في الخارج. ووافق والدي ثم أطلقوا عليه النار. كانوا قد هددوه من قبل، ولكن والدي كان قد ترك قوات الحكومة آنذاك. العديد من جيراننا ممن يعملون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية قتلوا بهذه الطريقة».

وفي 2009 و2010، تزايد عدد التقارير المتعلقة بحالات القتل وبتر الأطراف والجلد العلنية على أيدي جماعات المعارضة المسلحة لأشخاص اتهموا بالسرقة أو باقتراف جرائم جنسية. وأمرت ببعض هذه العقوبات هيئات شبه قضائية تعمل تحت إمرة قادة محليين على صلة بالجماعات المسلحة.

وعوقب العديد من الأشخاص للاشتباه بأنهم من معارضي الشباب أو لأنهم رفضوا الامتثال لأوامرهم. وكثيراً ما طبقت العقوبة أمام الملأ بغرض ترهيب السكان المدنيين وفرض السيطرة على المناطق.

في هذا السياق، قال طفل فر من منطقة ساكو في وسط إقليم جوبا في أبريل/نيسان 2010 ما يلي: «كان الشباب قد سيطروا على القرية لسنتين. وكانت الحياة صعبة للغاية. يعاقبون الناس بلا سبب. ويستعملون سياطاً مصنوعة من دواليب السيارات. علينا أن ندفع ضرائب للشباب عندما نجمع حصادنا. قطعوا يد [قريبي] لأنه رفض أن يعطيهم بعضاً من محصوله. أوثقوا يديه وأخذوه بعيداً. وفي اليوم التالي أحضروه إلى وسط القرية. قطعوا يده اليمنى بسكين».

وتعاقب الجماعات الإسلامية المسلحة الأطفال أيضاً.

ووصفت فتاة من مقديشو تبلغ من العمر 17 سنة حادثة من هذا القبيل على النحو التالي: «كان ذلك في يناير/كانون الثاني 2010. كنت مع بعض البنات في طريقنا إلى المدرسة وسألنا الشباب عن الجماعة التي نؤيدها. فالتزمنا الصمت. ضربونا بعصي الخيزران ثم تركونا نكمل طريقنا».

وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أطلق الشباب النار أمام الملأ على فتاتين مراهقتين في بلدوين اتهموهما بالتجسس فأردوهما قتيلتين.

الحرمان من المساعدات

فرض الشباب قيوداً مشددة على دخول المساعدات الإنسانية إلى معظم مناطق جنوب ووسط الصومال، ما عرَّض حياة المدنيين، ولا سيما الأطفال، للخطر. وبحسب «صندوق الأمم المتحدة للطفولة» (اليونيسف)، يعاني واحد من كل ستة أطفال في هذه المناطق من سوء التغذية الحاد. وتشمل القيود منع وكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية من العمل في المناطق التي تخضع لسيطرة الشباب، وإغلاق المنظمات الصومالية بصورة تعسفية، واتهامها أحياناً بالتجسس لصالح المجتمع الدولي.

فحظر على «البرنامج العالمي للأغذية» دخول هذه المناطق في أوائل 2010. وعلى الرغم من استمرار الجفاف في 2011، أعلن مسؤولو الشباب وحزب الإسلام صراحة عن عدم السماح لهيئات المساعدات بدخول المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

كما فرض الشباب «ضرائب» على منظمات المساعدات وعلى المدنيين والمزارعين وأصحاب المصالح التجارية.

في هذا السياق، قالت امرأة تعيل ثلاثة أطفال وتبلغ من العمر 25 سنة ما يلي: «تركت الصومال ومزرعتي لأن المزرعة لم تعد تعيلنا. كان علينا أن نعطي قسطاً كبيراً من منتجاتنا للشباب. كنا نعيش في جامام... جاءوا إلى البيت وأخذوا كل شيء. لم يؤذوني ولكنهم نهبوني فقط. لم يبق أي طعام لأطفالي، وكان علينا السير ثلاثة أيام إلى كيسمايو. ...ساعدنا بعض الأشخاص، ثم تمكنا من الصعود إلى حافلة والمجيء إلى مخيمات اللاجئين».

صدمات نفسية لا تبرأ

عاش جميع الصوماليين الذين تحدثوا إلى مندوبي منظمة العفو الدولية حالات من الخوف الدائم أو شاهدوا أحدهم يقتل أو يتعرض للتعذيب. وطبقاً لعاملين إنسانيين في داداب، كثيراً ما يعاني اللاجئون الصوماليون من الكوابيس ومن الاضطرابات العصبية التالية للصدمة، ومن الغضب والصرع واعتلالات عقلية أخرى.

وتضاعف الأعراف الثقافية التي تحكم بنبذ من يعانون من اضطرابات عقلية من الصعوبات الناجمة عن انعدام الرعاية النفسية – الاجتماعية في مخيمات اللاجئين. تقول امرأة فقدت أطفالها الخمسة وزوجها عندما سقطت قذيفة مورتر على بيتها في مقديشو ما يلي:
«أنا شاردة الذهن بسبب الخوف الذي مر علي في الصومال. ليس هناك دعم لمن يعانون من الصدمات النفسية هنا. ومن المفيد أن يحصل الناس على المشورة حول كيفية نسيان الألم الذي مروا به».

جيل ضائع

أدت 20 سنة من الحرب وما فرض من قيود مؤخراً على المدارس إلى افتقار جيل من الأطفال بأكمله للتعليم. ويقول العاملون في المجال الإنساني في مخيمات اللاجئين إنه من الصعب للغاية إدماج هؤلاء الأطفال في مدارس البلد المضيف. فمن الضروري أن يلتحق العديد ممن هم في سن المراهقة بالمدارس الابتدائية بسبب تدني مستوى تعليمهم.

وأعرب جميع الأطفال الذين تحدثوا إلى مندوبي منظمة العفو الدولية عن رغبتهم في أن يتعلموا، وفي أن تتاح لهم فرصة للعمل ولتحسين حياتهم والعيش بكرامة.

أعلى: أحد أعضاء الشباب يجلد شاباً أمام جمهور من حوالي 100 متفرج مباشرة عقب إدانته من قبل محكمة إسلامية بجريمة خطيرة، مقديشو، مارس/آذار 2009.

إرث من الإفلات من العقاب

على الرغم من طبيعة ونطاق الانتهاكات التي ارتكبت في الصومال، بما فيها جرائم الحرب، ما انفك الإفلات شبه الكامل من العقاب هو سيد الموقف. ومن الضروري من حيث الأساس التصدي لمهمة المساءلة عن جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان لتحسين مستوى الحماية للأطفال وغير ذلك من حقوق الإنسان في الصومال.

وكما أبلغ أحد الأطفال منظمة العفو الدولية: «الشباب يجندون الأطفال بأعداد هائلة. وهم يفعلون ذلك لاعتقادهم أنه ليس هناك من يهتم بذلك».

أعلى: أطفال يتسابقون خارج قسم الواصلين الجدد في مخيم «إنفو» في داداب، بكينيا، ديسمبر/كانون الأول 2008. وتؤوي مخيمات داداب نحو 300,000 لاجئ، معظمهم من الصوماليين.
الغلاف: أطفال جرحى يُحملون إلى العيادة عقب سقوط قذيفة مورتر فوق بيتهم في مقديشو، بالصومال، في 29 يوليو/تموز 2009.

بادروا بالتحرك لمساعدة الأطفال الصوماليين

باستطاعتكم التحرك لمساعدة الأطفال الصوماليين. طالبوا وزير الشؤون الخارجية في بلدكم بالمساعدة على تحسين حياة الأطفال ووقف انتهاكات حقوق الإنسان.

يرجى الطلب من الوزير:

- وقف تزويد الأطراف المتقاتلة في الصومال بالأسلحة التي يمكن أن تستخدم في ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛
- دعوة الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تقص مستقلة للتحقيق في الجرائم بمقتضى القانون الدولي التي ارتكبت في الصومال، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، والتقدم بتوصيات لمعالجة الإفلات من العقاب؛
- تقديم التمويل الكافي لتعليم الأطفال الصوماليين وتوفير الرعاية الصحية والنفسية الكافية في مخيمات اللاجئين وفي مستوطنات المهجرين داخلياً وغيرها من المناطق.

رقم الوثيقة:
Index: AFR 52/002/2011
Arabic

أبريل/نيسان 2011
April 2011

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية